

حرية الصحافة في الشرق الأوسط تعاني من قيود وانتهاكات واسعة النطاق

في اليوم العالمي لحرية الصحافة، تقول مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، نافي بيلاي، أنه يتعين على الحكومات أن تعمل على حماية وسائل الإعلام، كما ينبغي عليها "التحقيق بشأن الاعتداءات العنيفة على الصحفيين ومُحاسبة المسؤولين عنها".

وقد أظهرت الأبحاث التي أجريت مؤخراً من قبل مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان في الشرق الأوسط أنه على الرغم من أن دساتير معظم دول المنطقة تنص على حرية التعبير، فإن وسائل الإعلام التقليدية والدولية (بما في ذلك التلفزيون، والراديو والأقمار الصناعية والإنترنت) لا تزال تخضع لقيود ومضايقات قانونية وسياسية وأمنية.

ووجدت الدراسة أيضاً أنّ القوانين الوطنية للصحافة والنشر كثيراً ما تعدّل، وتوضع بصيغة مبهمّة وعريضة، الأمر الذي يجعل هذه القوانين عرضة لتفسيرات فضفاضة وتزيد من احتمالات الانتهاك للحق في التعبير.

"لقد دفعت وسائل الإعلام القديمة والجديدة، المحلية والدولية، ثمناً باهظاً لما تبذره من جهود مستمرة وشجاعة لإعلام المجتمعات المحلية والدولية بكلّ ما يجري من اضطرابات سياسية في الشرق الأوسط." هكذا علّق فاتح عزام، الممثل الإقليمي لمكتب الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، بمناسبة اليوم العالمي لحرية الصحافة، معبراً عن تقديره للدور الحيوي الذي تؤديه وسائل الإعلام في تغطية الأحداث في الشرق الأوسط ومواكبتها.

لقد كانت التكلفة عالية لهذه التغطية. "ما زال الصحفيون في منطقة الشرق الأوسط يعانون من التهريب والاعتقال التعسفي والترحيل، وقد تعرّض البعض إلى التعذيب وغيره من أشكال العنف، كما تعرّض البعض إلى القتل"، قال عزام.

فبحسب إحصاء لهذا العام قامت به لجنة حماية الصحفيين (CPJ) في الشرق الأوسط قبل نهاية شهر نيسان، فقد ثمانية صحفيون حياتهم نتيجة تأديتهم لواجبهم: احدثهم في لبنان، وستة في سوريا وآخر في البحرين.

مشيراً إلى هذه الممارسات، قال عزام "أنّ العديد من الحكومات في المنطقة قد استخدمت أنظمة الطوارئ وأجهزة الأمن الخاصة بهم (بما فيهم الجيش) لتضييق الخناق على حرية التعبير وفرض القيود على مؤسسات ووسائل الإعلام".

في سوريا، ما يزال الصحفيون المحليون والدوليون عرضة للإستهداف. فبعد شنّ غارة مفاجئة في فبراير/ شباط على المركز السوري للإعلام وحرية التعبير، تمّ اعتقال بعض الصحفيين والنشطاء ولا يزالوا رهن الاحتجاز حتّى زمن كتابة هذا التقرير. وقد حرّموا من الإستفادة من الإجراءات القانونية السليمة، وترغم بعض الجمعيات الحقوقية أنهم تعرضوا للتعذيب.

كما وتستمرّ في اليمن أعمال العنف ضد الصحفيين منذ اندلاع الاضطرابات السياسية العام الماضي، بما في ذلك الاعتداءات الجسدية والاعتقالات والهجمات على وكالات الأنباء.

ومع استمرار الاحتجاجات في البحرين، منع ما لا يقل عن سبعة صحفيين دوليين من الدخول إلى البلاد قبيل سباق الفورمولا واحد للجائزة الكبرى في أواخر نيسان.

أمّا في المملكة العربية السعودية، فقد أُلقي القبض في آذار على ثلاثة صحفيين يعملون على مواقع للإنترنت تغطي الاضطرابات السياسية في المحافظة شرقي البلاد، كما واعتقل صحافي أردني في ابريل/ نيسان بعد نشر مقال ينتقد فيه ممارسات الديوان الملكي.

وفي الكويت، علّقت المحكمة في شهر مارس عمل صحيفة خاصة لمدة ثلاثة أشهر وحكمت على رئيس تحريرها بالسجن لمدة ستة أشهر بتهمة نشره مقالات تشير إلى التمييز ضد الأقليات في البلاد.

"في الواقع، غالباً ما تقوم الحكومات في الشرق الأوسط بمنع وسائل الإعلام التقليدية من القيام بعملها بشكل كامل، بما في ذلك الوصول إلى المناطق التي تشهد انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان"، قال عزام. "هذا الوضع يجب ان

يتغير،" قال عزّام، مضيفاً أن "الصحافة المفتوحة والحرّة لها أهمّيّة قصوى في الممارسة الديمقراطية".

وكانت قد قامت "مراسلون بلا حدود"، وهي منظمة غير حكومية مهمّتها مراقبة سلامة الصحفيين وحرية وسائل الإعلام على الصعيد الدولي، في أحدث تصنيف لها لمؤشر حرية الصحافة، بترتيب نصف بلدان الشرق الأوسط في التلث الأسفل من قائمة الدول في هذا المؤشر.

تعتقد بيلاي أن كلّ محاولات تجريم الحق الأساسي في حرية التعبير سوف تقشّل في نهاية الأمر : " لقد تغير العالم إلى الأبد، إذ ان تكنولوجيا الاتصالات العالمية تسمح الآن الوصول إلى أقصى زوايا الكرة الأرضية. فالقصص سوف تُقرأ وتُشاهد وتُسمع من قبل الناس إلى ما وراء حدود بلدانهم".

"بمناسبة اليوم العالمي لحرية الصحافة عام 2012، يؤكّد المكتب الإقليمي لحقوق الإنسان في الأمم المتحدة مجددا استعداداه لدعم الحكومات وشعوب المنطقة لتحقيق مزيد من الالتزام بحقّ الشعوب الأساسي في الوصول إلى معلومات بحرية ودون عوائق،" قال عزّام.

3 مايو 2012